

## صندوق النقد يحوّل للبنان حقوق السحب الخاصة به... فهل سيُتّلت نقداً؟ ضاهر لـ"النهار": الأجدى استخدامها لإعادة أموال المودعين وتحفيز الاقتصاد

### سلوى بعلبكي

من المرتقب أن يحوّل **#صندوق النقد الدولي** اليوم أو في الأيام القليلة المقبلة على أبعد تقدير إلى **#لبنان** حقوق السحب الخاصة به ما مجموعه مليار و135 مليون دولار، مقسمة عن العام 2021 (860 مليون دولار)، وعن العام 2009 (275 مليون دولار)، من أصل مبلغ 650 مليار دولار سيجري توزيعها على الدول الأعضاء كافة، وهو ما يمثل أكبر توزيع لمخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة في تاريخ صندوق النقد، الذي جرى سناً للقرار المتخذ بتاريخ 2 آب الماضي والساري المفعول حتى 23 منه... فماذا تعني وحدات حقوق السحب الخاصة، وهل هي نقد سائل سيصل إلى حساب مصرف لبنان؟ وكيف يمكن للبنان استخدام هذه الوحدات، في حال لم تُسوّى إلى عملة نقدية؟

حق السحب الخاص ((Special Drawing Rights هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في العام 1969 ليكون مكملاً للاحتياطات الرسمية الخاصة ببلدانه الأعضاء، وكان يُعرّف في البداية بأنه يعادل 0,888671 غرام من الذهب الخالص - وهو ما كان يعادل دولاراً أميركياً واحداً آنذاك. وبعد انهيار نظام بريتون وودز، أُعيد تعريف حق السحب الخاص بناءً على سلة عملات. وتحدد قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة وفقاً لسلة من 5 عملات هي: الدولار الأميركي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني.

فهل هذه الوحدات هي نقد سائل؟ يوضح المتخصص في الرقابة القضائية على المصارف المركزية وأجهزة الرقابة التابعة لها المحامي الدكتور باسكال فؤاد ضاهر أن "وحدات حقوق السحب الخاصة ليست نقداً سائلاً، واسمها يدل عليها، أي أنها وحدات تحدد قيمتها وفقاً للعملات الخمس المعتمدة والمحددة أعلاه (الوحدة تعادل 1.42 دولار أميركي). أما آلية التوزيع فهي تعتمد على نسبة حصة عضوية كل بلد، وعند توزيعها يعود للدول الأعضاء إما حيازتها كجزء مما تملكه من احتياطات النقد الأجنبي أو بيعها، أو استخدامها كلها أو جزء منها. فلها إما أن تستبدلها بعملة قابلة للاستخدام، وتجري هذه المبادلة مع عضو آخر بموجب اتفاق يعقد بين البلدين لتسديد مجموعة من العمليات الواقعة في ما بينهما كالإقراض وسداد الالتزامات وتنفيذ التعهدات، أو ما شابه، أو أن تكون تلك العمليات واقعة بين البلد العضو والصندوق كمثل دفع الفائدة على القروض الممنوحة منه أو سدادها أو حتى دفع ما يتقرر من زيادات في حصص العضوية. من هنا يقتضي على لبنان أن يجد دولة توافق على تبديل هذه الوحدات إلى عملات صعبة، أو أن يجري تبديلها لسداد ديونه لجهات دولية أو محلية".

بيد أن وزير المال السابق الدكتور غازي وزني أوضح لـ"النهار" أن لبنان طلب من صندوق النقد القيام بمهمة تحويل حقوق السحب الخاصة به إلى الدولار توضع في حسابات مصرف لبنان، لافتاً إلى أن لبنان لم يدخل في تفاصيل من هي الجهة التي وافقت على استبدال هذه الوحدات إلى دولار، مشيراً في الوقت عينه إلى أن هذه الأموال يمكن أن تصل اليوم أو خلال الأيام القليلة المقبلة.

ومعلوم أن آخر توزيع لوحدات حقوق السحب الخاصة كان قد جرى بصورة عامة لكل الأعضاء من صندوق النقد بتاريخ 28 آب 2009 بقيمة 250 مليار دولار استجابة لدعوة رؤساء دول مجموعة العشرين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) في اجتماعيهما المنعقدتين في نيسان 2009، وقبل ذلك جرى توزيع عام بقيمة 9,3 مليارات وحدة على دفعات سنوية من العام 1970 إلى العام 1972 ومبلغ 12,1 مليار وحدة على دفعات سنوية من العام 1979 إلى العام 1981، وأيضاً جرى توزيع خاص واستثنائي بتاريخ 2009\9\9 لمبلغ 21,5 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة على البلدان التي لم تكن تملك عضوية في الصندوق قبل عام 1981 أي أنه كان يمثل نوعاً من العدالة والمساواة للتوزيعات السابقة التي جرت قبل انضمامها. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أنه يجري توزيع حقوق السحب الخاصة على الأعضاء الجدد في الصندوق عند مشاركتهم في قسم إدارة هذه الحقوق العائدة للأعضاء كافة، علماً أن هذه الإدارة تعتبر بمثابة القناة التي تتم من خلالها كل المعاملات والعمليات التي تدخل فيها حقوق السحب الخاصة.

وخلافاً لما يشاع عن أن حقوق السحب هذه ستُمنح للبنان من دون أي شروط، يشير ضاهر إلى أن "صندوق النقد فرض في بياناته آلية لتحقيق الإفادة المثلى من هذا التوزيع وحددها بالشفافية والمساءلة، ولتحقيق ذلك وضع إطار لتقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية المرتبطة بهذا التوزيع، ومراقبة كيفية معاملتها من الناحية الإحصائية وصولاً إلى إخضاعها للحكومة الرشيدة، ودراسة تأثيرها المحتمل على بقاء الدين في حدود مستدامة. ولذلك سيقدّم الصندوق تحديثات منتظمة للبيانات المتعلقة بكل الحيازات والمعاملات والمبادلات ذات الصلة بحقوق السحب الخاصة، إضافة إلى تقرير للمتابعة عن استخدام هذه الحقوق ضمن فترة عامين".

وبالعودة إلى لبنان، يشير ضاهر إلى أنه "بتاريخ 2009/03/04 صدر القانون الرقم 65 المؤلف من أربع مواد وتم بموجبه رفع مساهمة الدولة اللبنانية من 203 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة إلى 266.4 مليون وحدة، أي بزيادة قدرها 63.4 مليون وحدة سحب خاصة، سناً للقرار الذي اتخذته مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بتاريخ 2008/4/28 الرقم 63 - 2 القاضي بتعديل بعض مواد اتفاقية الصندوق وزيادة حصص 54 عضواً من الدول الاعضاء فيه. وفي حينه جرى تكليف وزير المال بزيادة مساهمة لبنان في صندوق النقد، والدفع له بواسطة سلفة خزينة معفاة من التسديد بدل قيمة هذه الزيادة بما يعادلها بالليرة اللبنانية اي مبلغ /63.400/ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على ان يدفع وفقاً لنظام صندوق النقد الدولي (25%) من هذا المبلغ بعملات اجنبية، والباقي (75%) بالعملة اللبنانية، وقد منح هذا القانون خاصية التسديد باصدار سند لصالح الصندوق من دون فائدة وغير قابل للتداول، على ان يستحق دفعه بقيمته الاسمية عند الطلب".

وفي حين استخدمت دول عدة جزءاً من حيازاتها لدعم التمويل الميسر من الصندوق، عن طريق زيادة الموارد المخصصة للقروض في "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" (PRGT)، يعتبر ضاهر أن "أي صرف من دون خطة متكاملة، كما يحصل رهنأً سيشكل ضرراً محققاً، ولذلك وبما ان هذه الوحدات بمفهومها تشكل احتياطات وتهدف إلى تعزيز احتياط الدول من العملات الأجنبية بغية تحفيز الإقتصاد الداخلي، وبما ان هذه الوحدات يمكن استخدامها لسداد الدين، فإننا نرى ان يتم توجيهها بعد استبدالها إلى إعادة أموال المودعين بعملة العقد الأجنبية المقتنصة والمقرضنة"، معتبراً ان هذا الاجراء "يحقق نتيجة مزدوجة لأنه سيتم تعزيز الإقتصاد بشكل حتمي بمجرد تسديد المودع وديعته بعملتها الأجنبية بما سيقود إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وإشاعة الإيجابية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك سيؤدي إلى لجم التضخم بتوقف طبع العملة البديلية مقابل الدولار خلافاً لأحكام القانون، إضافة إلى انه سيؤدي إلى تقهقر تدريجي للسوق السوداء".

ويختم ضاهر بالإشارة إلى أن "الاقتصاد لا يقبل ترفيعاً من هنا أو هناك لان ذلك لا ينفذ الوضع. الاقتصاد اللبناني يحتاج إلى خطة متكاملة في جميع الميادين الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية والبيئية لكي ينهض، اما وحدات السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي المقدرتها قيمتها الاستبدالية بمليار و135 مليون دولار أو أي مساعدة أوروبية أو خليجية أو استجداء من هذا البلد أو ذلك أو هذا الصندوق أو ذلك، جميعها ترفيعات لا تنفع ولا تنهض بالاقتصاد. فلبنان بحاجة إلى ان يدخل اقتصاده ما يزيد على 25 مليار دولار خلال مدة وجيزة لا تتجاوز السنوات الخمس حتى يوضع على السكة الصحيحة خلال 15 أو 20 سنة على الأقل، مع التأكيد على ان أي خطة حكومية لا تضع نصب عينها إستعادة الأموال المنهوبة بشكل جدي ستكون كسابقاتها لسبب جلي هو ان الحق لا يبني على الباطل".